



الحمد لله

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 421

تاريخ القرار: 31 أكتوبر 2024

الاستاذة هاجر بن سفيان  
المقرن  
شارع الجمهورية - تونس  
الطابق الأول - صندوق بريد (1-5)  
الهاتف: 71292244

تمت تصديق القرار لتبليغ  
الطرفين

31 أكتوبر 2024

ق رار

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بتاريخ يوم 31 أكتوبر 2024 القرار ع421 عدد المتعلق بمادة  
مراجعة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل 73 من مجلة الاتصالات وذلك  
بين:

العارضة: شركة "أ" في شخص ممثلها القانوني.  
مقرها: ا.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أ" في شخص ممثلها القانوني.  
مقرها: -

من جهة أخرى

### موضوع الدعوى

حيث تعرض شركة "أ" بموجب مطلب المراجعة للقرار عدد 420 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ  
4 أكتوبر 2024 والقاضي بإلزامها بالسحب الفوري لجميع المعلقات والوسائط الإشهارية المتعلقة بالعرض التجاري  
لخدمات الاتصالات المسوق تحت تسمية "كل اثنين وخميس 100% BONUS promo jaw" موضوع قرار  
الموافقة عدد 141 الصادر بتاريخ 19 جوان 2024، بأنها أوقفت فعليا ترويج العرض بنهاية الفترة المسموح به  
والمندصوص عليها بقرار الموافقة على ترويجه دافعة بغياب نص ترميمي ينظم آجال سحب الوسائط الإشهارية  
المتصلة بجميع العروض التجارية المسوقة من قبل المشغلين مشددة على أنه لا يمكن عمليا سحب الوسائط  
الإشهارية إلا بعد استنفاد آجال المصادقة على العرض معتبرة أن القرار المتظلم منه اعتمد على محضر معاينة

محذر بتاريخ 10 سبتمبر 2024 أي بتاريخ لاحق لتاريخ إيقاف العرض مؤكدة على أن سحب جميع الوسائط الإشهارية لا يمكن أن يكون إلا في اليوم الذي يلي تاريخ انتهاء تسويق العرض نظرا لتمسكها بأنه الأجل الموضوعي والواقعي سيما وأنه لوجستيا لا يمكن سحب جميع المعلقات الإشهارية في الفضاء العام دقائق بعد تاريخ انتهاء صلاحية العرض مضيئة أنه ساعة صدور القرار المراد مراجعته فإنه لا وجود للمعلقات ذات الصلة بقرار المصادقة متمسكة بأن قرار التدابير الوقائية أضحى غير ذي موضوع واتجه الرجوع فيه، وانتهت إلى طلب مراجعة قرار التدابير الوقائية أخذا بالمعطيات الواردة بهذا المطلب والقهاء برفض مطلب خصيمتها.

### رد المدعى عليها

وحيث تمسكت " بمقتضى جوابها الوارد على الهيئة بتاريخ 30 أكتوبر 2024 بنفس دفوعاتها المثارة في مطلب التدابير الوقائية موضوع المراجعة معتبرة أن مطلب المراجعة مبني على أسباب خاطئة ومتضاربة وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.

### الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع101د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع101د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018 والقرار عدد 14 الصادر في 02 نوفمبر 2022.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 02 لسنة 2023 المؤرخ في 24 ماي 2023 والمتعلق بمراجعة بعض التدابير التعديلية المعتمدة من قبل الهيئة.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 10 بتاريخ 12 أفريل 2017 المتعلق بقواعد إشهار تعريفات وشروط بيع خدمات الاتصالات وخدمات المحتوى لمشغلي الاتصالات.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 10 بتاريخ 18 ماي 2022 والمتعلق بمراجعة بعض القواعد الخاصة بالعروض التجارية.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 3 الصادر بتاريخ 06 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم.

وبعد الاطلاع على القرار عدد 420 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 4 أكتوبر 2024.

وبعد الاطلاع على مطلب المراجعة المقدم من طرف شركة " " بتاريخ 22 أكتوبر 2024، والمتضمن طلبها مراجعة قرار التدابير الوقائية أخذا بالمعطيات الواردة بمطلبها الحالي والقضاء برفض مطلب خصيمتها.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 أكتوبر 2024 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب المراجعة الى شركة " لتمكينها من تقديم ردودها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة " على مطلب المراجعة والوارد على الهيئة بتاريخ 30 أكتوبر 2024.

### من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

### من حيث الأصل

حيث يهدف مطلب المراجعة الحالي إلى الرجوع في القرار الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 4 أكتوبر 2024 تحت عدد 420 والقاضي بإلزام المشغل ' بالسحب الفوري لجميع المعلقات والوسائط الإشهارية المتعلقة بالعرض التجاري لخدمات الاتصالات المسوق تحت تسمية " كل اثنين وخميس promo jaw 100% BONUS " موضوع قرار الموافقة عدد 141 الصادر بتاريخ 19 جوان 2024.

وحيث أسست شركة " أ " مطلب المراجعة الحالي على غياب نص ترتيبى ينظم آجال سحب الوسائط الإشهارية المتصلة بجميع العروض التجارية المسوقة من قبل المشغلين مشددة على أنه لا يمكن عمليا سحبها إلا بعد استنفاد آجال المصادقة على العرض معتبرة أن القرار المتظلم منه اعتمد على محضر معاينة محرر بتاريخ 10 سبتمبر 2024 أي بتاريخ لاحق لتاريخ إيقاف العرض مؤكدة على أن سحب جميع الوسائط الإشهارية لا يمكن أن يكون إلا في اليوم الذي يلي تاريخ انتهاء تسويق العرض مضيئة أنه ساعة صدور القرار المراد مراجعته فإنه لا ووجود للمعلقات ذات الصلة بقرار المصادقة.

وحيث طالما ثبت أن شركة "أ" قد اقرت بانها واصلت إشهارها للعرض التجاري بعد الفترة المسموح بترويجها مثلما هو ثابت من جوابها ومن محضر المعاينة سند مطلب التدابير الوقائية موضوع مطلب المراجعة الحالي فان تمسكها بغياب نص ترتيبي ينظم آجال سحب الوسائط الإشهارية على غرار المعلقة الإشهارية موضوع المعاينة لإضفاء المشروعية على مواصلتها إشهار العرض التجاري بعد نهاية الفترة المسموح بترويجها بات في غير طريقه.

وحيث لا جدال في ان الأصل في الأمور يتمثل في احترام الإجراءات والتدابير المنظمة بموجب قوانين وقرارات سارية النفاذ وليس التعلل بعد تنظيم مسالة معينة لتبرير خرق القواعد والإجراءات المنظمة للقطاع والمحلات بالنفاذ والواجب الإذعان اليها.

وحيث بات تبعا لذلك مطلب المراجعة خال مما يمكن ان يحمل على الرجوع في قرار التدابير الوقائية عدد 420 طالما ثبت أن شركة "أ" واصلت إشهار العرض بعد نهاية الفترة المسموح بها، واتجه تبعا لذلك رفض المطلب.

#### ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن محمد الطاهر ميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي

